ملامح من النقد الكلامي عند ابن أبي العيش التلمساني

د. وسام رزوق

جامعة القرويين/فاس-المملكة المغربية

الملخص:

يعرف هذا المقال بعالم كبير من علماء تلمسان، والغرب الإسلامي عموما، هو أبو العيش محمد بن عبد الرحيم بن أبي العيش، عالم مشارك، مصنِّف في علوم مختلفة، ويتناول الجانب الكلامي من شخصيته العلمية، من خلال بيان مكانته وتقدمه فيه، وإبراز ملامح تميزه وحسه النقدي، الشيء الذي يدلل على إسهامات علماء تلمسان والغرب الإسلامي في إغناء وإثراء الدرس العقدي، وأيضا يسهم في تجلية الجهود المبذولة في تطوير الدرس العقدي، وإثارة الانتباه إلى بعض القضايا المثارة عصر المؤلف الذي ولد أواخر القرن السادس، وتوفي أواخر القرن السابع، وهذه الفترة ضاع فيها كثير من الإنتاج العلمي الكلامي، ومن شأن هذه المقالة أن تلفت نظر الباحثين إلى وجود أعلاق نفيسة، لازالت مخطوطة طي رفوف المكتبات، تنتظر همم الباحثين لنفض ما ران عليها من غبار السنين، وتعلم الخلف بتراث السلف قبل أن يلحقه التلف.

الكلمات المفتاحية: النقد الكلامي، ابن أبي العيش التلمساني.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فقد عرف الغرب الإسلامي منذ ترسيم العقيدة الأشعرية فيه، إسهامات كثيرة في مجال البحث العقدي والكلامي، اضطلع بها علماء أفذاذ، ساهموا في خدمة وإثراء الدرس العقدي، بتقريب مضامينه، وتفهيم ما أشكل منه، خدمة لمقاصد العقيدة الإسلامية السنية.

ولازال البحث يكشف عن آثار كثير من هؤلاء، تنبئ عن تميزهم وعلو كعبهم في علوم المعقول، وتكشف عن حضور ملكة النقد لديهم، والتي ساهمت في إثراء النقاشات العقدية في الغرب الإسلامي.

وفي هذا الصدد تأتي مقالتنا هذه، للتعريف بعالم تلمسان الشهير؛ أبو العيش محمد بن أبي زيد عبد الرحيم بن أبي العيش، وللكشف عن جانب من جوانب شخصيته الفكرية والعلمية؛ وهو المرتبط بمعرفته الكلامية، وحسه النقدي الداخلي

الموجه إلى الأصحاب من علماء الأشعرية على ـ وجه الخصوص ـ، وذلك من خلال النبش في مؤلف من أهم مؤلفاته: "**تنبيه الوسنان وري الظمآن، وخلاصة المعنى وشفاء المضنى في شرح أسماء الله الحسنى**".

وأيضا سيبرز هذا النقد بعض القضايا العقدية التي كانت مثار نقاش وبحث في أوائل القرن السابع؛ كتعلقات صفتي السمع والبصر، ويكشف عن بعض أوجه ارتباط الخلاف العقدي بالخلاف اللغوي.

ومن أجل هذا الغرض، بنيت هذه المقالة على محورين: الأول: في التعريف بابن أبي العيش التلمساني. والثاني: في إبراز ملامح من النقد الكلامي عنده.

المحور الأول: التعريف بابن أبي العيش التلمساني:

1 ـ اسمه ونسبه:

هو أبو العيش محمد بن أبي زيد عبد الرحيم بن محمد بن أبي العيش، الأنصاري الخزرجي، تلمسانيٌّ إشبيليُّ الأصل[1].

2 ـ مولده ونشأته وأسرته:

ولد أبو العيش بتلمسان، وبها نشأ، ولا يعلم تاريخ ولادته، غير أنه يروي عن أبي بكر محمد بن سعادة المتوفى سنة 600هـ؛ وهو أقدم من يعرف من شيوخه وفاة، مما يعني أنه وُلد قبل ذلك، وبالنظر إلى أنه قد يكون جاوز 683هـ ـ على ما نذكره بعد ـ فإن أبا العيش أجيز من شيخه ابن سعادة في سن صغيرة، فيمكن تقدير سنة ولادته أنها قريبة من 600هـ.

وأسرة أبي العيش أسرة علم ونباهة؛ ومن الأسر الأندلسية العريقة، نجدها منتشرة في ربوع الأندلس؛ كإشبيلية، وألمرية، وشاطبة...، فضلا عن سبتة وتلمسان[2].

---

1 ـ راجع ترجمته في "الذيل والتكملة" لابن عبد الملك، ج314/8، و"صلة الصلة" لابن الزبير، ج17/3، "المناقب المرزوقية"، ص: 184 ـ 185، "بغية الرواد" ليحيى بن خلدون، ج140/1، "تعريف الخلف برجال السلف"، ج334/2.

2 ـ منهم: عبد الرحيم بن محمد بن أبي العيش؛ أبو بكر (ت.541هـ)، ("صلة الصلة" لابن الزبير، ج159/3)، ومحمد بن أحمد بن أبي العيش بن فُريخ؛ أبو عبد الله الإشبيلي، ("الذيل والتكملة"،

غير أننا لمن نظفر بكثير يشفي الغليل عن أسرته القريبة، اللهم إشارة في "**تنبيه الوسنان**" عن أبيه وجد أبيه، ثم ترجمة مقتضبة لولده، وأخرى لأحد أحفاده في "**بغية الرواد**".

ـ فأما والده؛ فهو **أبو زيد عبد الرحيم بن محمد بن أبي العيش**، من أهل العلم، ومن تلامذة الحافظ أبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت.582هـ)، أخذ عنه الحديث، وكان مساكنا له في بجاية[1].

ـ وأما جدُّ أبيه؛ فقد كان فقيها خطيبا محدثا، قال عنه في "**تنبيه الوسنان**": "وألفيت بخط جدِّ والدي ـ رحمه الله ورضي عنهما ـ وهو الخطيب المحدث، على ظهر كتاب من كتبه أبياتا؛ وهي..."[2].

ـ أما الابن، فيشتبه بوالد مبحوثنا؛ إذ هو **أبو زيد عبد الرحيم**، "عالم متفنن، ذو علم بالوثائق، وخط بارع، خطيب الجامع الأعظم بتلمسان وإمامه"[3].

ـ ومن أحفاد ابن أبي العيش، حفيد المذكور آنفا؛ **أبو زكرياء يحيى بن محمد بن عبد الرحيم**، قال عنه بن خلدون: "صاحب الأشغال العلية الآن بباب مولانا أمير المسلمين، أبي حمو أيده الله[4]، رجلٌ خيِّرٌ فاضل، ذو معرفة بالفرائض، وبصرٍ بالحساب والهندسة، حج وخطب نائبا بجامع فاس الجديد، فاستُجيدت خطبته"[5].

587/2/5)، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش؛ أبو عبد الله (ت.566هـ)، (الذيل والتكملة"، 671/2/5)، وأحمد بن محمد بن أبي العيش بن يربوع السبتي؛ أبو عبد الله (ت.749)، ("الدرر الكامنة" لابن حجر، ج291/1).

1 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 301 ـ 302.

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 277.

3 ـ "بغية الرواد" بتحقيق: عبد الحميد حاجيات، ج140/1.

4 ـ يريد الأمير أبا حمو موسى الثاني، وقد امتد حكمه من 760هـ إلى 791هـ.

5 ـ "بغية الرواد"، ج140/1.

ـ ومن المتأخرين عن هؤلاء ممن نرجح أنه من أحفاده؛ الفقيه الأصولي **أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى بن أبي العيش الخزرجي التلمساني**، له تأليف في أسماء الله الحسنى في سفرين، وفتاوى نقل بعضها في المعيار، توفي سنة 911هـ[1].

يظهر من تراجم أفراد أسرة ابن أبي العيش، أنهم شهروا بتلمسان وعرفوا بالعلم والفضل، وأن جلهم ولي الخطابة بها، كما أن بعضهم كان مقربا من السلطة الحاكمة ببلده.

3 ـ رحلته وتقلبه في البلاد.

نشأ ابن أبي العيش بتلمسان، وأخذ بدايات العلوم عن شيوخها، لكن مع وجود حواضر علمية بارزة في عصره؛ كسبتة، وإشبيلية، وغرناطة، ومالقة، وميورقة وغيرها، وأيضا مع ظهور شغفه بالعلم وأهله ـ وهو أمر لمسناه في كتبه ـ فلابد أن تكون الرحلة العلمية جزء من حياته.

وقد ذكر أبو العيش دخوله مدن سبتة، ومالقة وإشبيلية، قبل أن يعود إلى وطنه تلمسان مؤثرا الخلوة والعزلة.

فأما سبتة؛ فالراجح أنه دخلها قادما من تلمسان، قبل أن يلتحق بعدوة الأندلس، ولعله لقي هناك شيخه الحافظ عبد الله بن سليمان بن حوط الله (ت.612هـ)؛ إذ كان قاضيها. كما أفاد من درر مكتباتها؛ كتفسير الغزنوي الموسوم بـ: "**عين المعاني**"، قال: "وقفت عليه بسبتة حرسها الله"[2]، ولا تعلم مدة مكثه بها.

وأما مالقة: فدخلها قادما من سبتة، ولما كان رائق الخط، أديبا بارع الكتابة، يرجح أنه عمل كاتبا لواليها، ولما تهيأت له أسباب العيش هناك، وتملك ما يعينه على الاستقرار، وجه في طلب أهله ليلتحقوا به[3].

---

1 ـ ترجمته في "وفيات الونشريسي" (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، ج2/820. و"نيل الابتهاج"، ص: 579، و"البستان" لابن أبي مريم، ص: 252 ـ 253.

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 13.

3 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 122.

ج ـ المُقام بإشبيلية: لا نملك الكثير عن مروره بإشبيلية ـ أصل آبائه ـ غير الإشارة الخاطفة التي ذكرها في صدر "**تنبيه الوسنان**"، بقوله: "ولقد وقفت على كتاب "**الإنباء في شرح الأسماء الحسنى**"، للقاضي محمد بن الحذاء ـ رحمه الله ـ بإشبيلية ـ حرسها[1] الله ـ في نسخته التي بخطه"[2].

بعد جولة أبي العيش في ربوع الأندلس، وتوليه خطة الكتابة لبعض ولاتها[3]، قفل راجعا إلى بلده تلمسان، يفهم ذلك من قول ابن الزبير: "وكتب للولاة، ثم نبذ ذلك، ولزم الانقباض، **وكرَّ إلى بلده**".

ولما وصل إلى تلمسان مُؤْثِراً العُزلة، سالكا طريق الزهد والتصوف، صحب أبا عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق (ت.681هـ)، وتولى الخطابة بها كما تولاها جده ووالده، وأحفاده من بعده.

4 ـ ثقافته وعلمه، وأقوال العلماء فيه.

أ ـ ثقافته وعلمه:

كان كتاب "**تنبيه الوسنان**" بحق كما وصفه ابن مرزوق عنوانا على دراية أبي العيش، وترجمانا على مكانته العلمية؛ إذ بسط فيه ما بسط من شرح الأسماء الحسنى؛ لغة، وعقيدة، وتخلقا، فظهر فيه ابن أبي العيش اللغوي العالم بأبواب اللغة العربية وحقائقها، وأبو العيش المتكلم المتحقق بصنعة الكلام وأصول الأشعرية، وأبو العيش العارف، السالك طريق القوم من الصوفية.

وكانت منظومة "**الحقائق المصونة**" جامعة لما اكتنفه هذا البسط بكلام حسن موزون، مصون بعناية، إذا ما أضفتَها إلى أشعاره المبثوثة في "**التذكرة**" و"**تنبيه الوسنان**"، تجد نفسك أمام ذوق رفيع، وحس بديع، لأديب شاعر فذ، لا نبالغ إذا قلنا

---

1 ـ في المخطوطة: "جرها"، نقل الناسخ صورتها من الأصل فوضع فوقها: كذا. والراجح أنها: "حرسها"؛ إذ هي عبارته في المدن التي يذكرها، وقد يقول: "حماها".

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 12.

3 ـ "الذيل والتكملة"، ج314/8، و"صلة الصلة"، ج17/3.

إنه من كبار شعراء الصوفية في عصره؛ تقارع أشعاره في الغزل الإلهي أشعار محيي الدين بن عربي.

ب ـ شهادات عالمة في حقه.

وُصِفَ أبو العيش في كتب التراجم التي عنيت بترجمته بجميل الأوصاف والتحليات: فقال عنه ابن عبد الملك المراكشي: "كان أديبا بارع الكتابة، شاعرا مجيدا، رائق الخط، ذا مشاركة في فنون من العلم وكان ينشئ للواعض أبي محمد بن أبي خرص ـ رحمه الله ـ أشعارا...تدل على صدقه، وتشهد بإجادته"[1].

وقال ابن الزبير: "كان أديبا ناظما ناثرا، من أهل الخير والفضل، بارع الخط، مشاركا في فنون العلم"[2].

وقال عنه ابن مرزوق الحفيد: "الإمام العالم، العارف الكبير، أبو العيش الخزرجي الشهير...كان من كبار الصلحاء والعلماء...وكان من الخدام المقربين، ومن الأولياء المهذبين"[3].

وهذه الشهادات، تدل على رفعة مكانة الرجل وقدره، وشهرته بين العلماء، غير أنه لم ينل ما يستحقه من التعريف به وبعلمه، وحفظ تراثه، فانضاف إلى جمهرة من العلماء ممن طواه النسيان، وأغفله أهل الزمان.

5 ـ المشيخة والتلاميذ.

أ ـ شيوخه:

أخذ أبو العيش العلم عن أكابر علماء عصره، سواء بتلمسان، أو بحواضر الأندلس، وأمام خمول ذكر الرجل في كتب التراجم، فما استطعنا إحصاءه من شيوخه هو على سبيل المثال لا الحصر؛ فمنهم[4]:

1 ـ أبو بكر محمد بن يوسف بن مفرج بن سعادة الإشبيلي (ت.600هـ)[1].

---

1 ـ نفسه، ج314/1/8 ـ 316.

2 ـ "صلة الصلة" لابن الزبير، ج17/3.

3 ـ "المناقب المرزوقية"، ص: 184 ـ 185.

4 ـ وكلهم ذكر صاحب "الذيل والتكملة" أخذه عنهم، انظر: ج314/1/8.

2 ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي التجيبي المرسي (ت.610)[2].

3 ـ أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري (ت.612هـ)[3].

4 ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني (ت.625هـ)[4].

هذا؛ والمفهوم من كلام صاحب "**الذيل والتكملة**" أنه روى عن جميعهم في بلده تلمسان، عدا ابن حوط الله، فقد يكون أخذ عنه بسبتة عندما تولى قضاءها، أو بإحدى حواضر الأندلس.

---

1 ـ نزيل تلمسان، محدث نقاد، مجود للقرآن ضابط، أخذ عن أبي الحسن شريح، وأبي العباس المسيلي، وأبي بكر بن العربي، وأجازه أبو بكر بن مرزوق، وروى عنه يحيى بن عصفور، وأبو العباس المري، وأبو العيش الخزرجي وغيرهم، توفي سنة 600هـ. "التكملة" لابن الأبار، ج، و"بغية الرواد"، ج168/1 ـ 169. و"البستان" لابن أبي مريم، ص: 227.

2 ـ نزيل تلمسان؛ من أهل لَقَنْتَ ـ من أعمال مرسية ـ سنة 540هـ، محدث حافظ، أخذ عن أبي الحجاج الثغري، وأبي عبد الله بن الفرس، واختص بالمشرق بصحبة أبي طاهر السِّلفي، أخذ عنه الحافظ عبد الحق الإشبيلي، وأبو زيد السهيلي وغيرهما، له **برنامج كبير** وآخر **صغير**، **ومعجم** جمع فيه شيوخه، وكتاب "**الفوائد الكبرى**"، و"**الفوائد الصغرى**"، وكتاب في "**المواعض والرقائق**" وغيرها، توفي بتلمسان سنة 610هـ. "الذيل والتكملة" لابن عبد الملك، ج384/6 ـ 390. و"التكملة" لابن الأبار، ج102/1. و"نفح الطيب" للمقري، ج160/2 ـ 161.

3 ـ المقرئ الحافظ، إمام في صناعة الحديث، ولد بأندة ـ من أعمال بلنسية ـ أخذ الحديث والقرآآت من ابن حبيش وأبي عبد الله بن حميد وغيرهما، وأخذ عن أبي الوليد بن رشد، وأبي بكر بن الجد وآخرين، من كتبه: "**كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي**"، وضاعت أصول كتبه لكثرة ترحاله، ولي قضاء قرطبة، وإشبيلية، ومرسية، وسبتة، وسلا وغيرها، توفي بغرناطة سنة 612هـ، وكان مولده سنة 549هـ. "التكملة"، ج287/2 ـ 289، و"تاريخ قضاة الأندلس"، ص: 112.

4 ـ قاضي تلمسان، مشارك في الفقه والحديث وعلم الكلام، سمع من أبيه، وأخذ عنه وعن أبي علي بن الجهار وابن عصفور العربية والآداب، وسمع الحديث من أبي القاسم بن حبيش وأبي زيد السهيلي وآخرين، من تآليفه: "**كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه**"، و"**المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار**"، في عشرين سفرا، و"**بغية المستبصر المجتهد**"، و"**عقيدة علية الخلق وزبدة معرفة الحق المظنون بها على غير أهل الصدق**" وغيرها، توفي بتلمسان سنة 625هـ، وكان مولده سنة 536هـ أو537هـ."الذيل والتكملة"، ج317/1/8 ـ 321، و"التكملة"، ج165/2 ـ 166.

ومن أقران أبي العيش الذين شاركوه التلمذة على شيوخه المذكورين، أعلام جلة؛ منهم العالم الشهير **أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي** (ت.681هـ)[1]، جد صاحب "**المناقب المرزوقية**".[2]

ب ـ تلاميذه.

إن عالما شهيرا كابن أبي العيش أمد الله له في عمره، لا شك أن يكثر تلاميذه، ويكون محج الصادر والوارد، وممن تحققنا أخذهم عنه:

1 ـ أبو عثمان سعيد بن حكم بن عمر الطبيري (ت.680هـ)[3].

2 ـ أبو محمد عبد الله مولى أبي عثمان سعيد بن حكم[4].

3 ـ أبو محمد ابن أبي خرص الضرير الواعض[5].

---

1 ـ ترجمته في "المناقب المرزوقية" لابن مرزوق، ص: 149، و"بغية الرواد" لابن خلدون، ج152/1.

2 ـ انظر "المناقب المرزوقية"، ص: 184.

3 ـ هو أمير منورقة، نحوي أديب شاعر، مشارك في الفقه والحديث، أخذ بإشبيلية عن أبي بكر القرطبي، وأبي الحسن الدباج، وابن زرقون، وابن الشلوبين وغيرهم، وأجاز له من العدوة مبحوثنا أبو العيش، روى عنه ابنه أبو عمر، وعبد الله بن الجلاب وغيرهما، حكم منورقة بعد أن هادن النصارى المتغلبين عليها، فعدل وحسنت سيرته، وكان محبا للعلم، مقربا للعلماء، توفي بمنورقة سنة 680هـ."الذيل والتكملة"، ج28/4 ـ 33. و"أعمال الأعلام" لابن الخطيب، ج244/2 ـ 245.

4 ـ شيخ مبارك، ورع فاضل، تأدب بسيده صاحب ميورقة المذكور وروى عنه، وعن عبد الملك بن أحمد بن مفوز، وهو من أصحاب بن عبد الملك المراكشي4، أجاز له أبو بكر بن محرز، وأبو الحسين بن السراج وآخرون، وعنه إجازةً ابن الزبير، وأبو المطرف، وابن سيد الناس، وأبو بكر بن عياض وغيرهم، ألف "**برنامجا**" ضمنه سبعين من شيوخه، اشتغل بتسفير الكتب إلى أن توفي حوالي سنة 698هـ."صلة الصلة" لابن الزبير، ج109/3، و: ج17/3. و"درة الحجال"، ج46/3.

5 ـ فاضل صالح من أصحاب ابن عبد الملك المراكشي، وكان يلقي مواعض يصنعها له أبو المطرف بن عميرة ("الذيل والتكملة"، ج353/1)، وكان ابن أبي العيش ينشئ له أشعارا يفتتح بها مجالسه (نفسه، ج216/1/8)، وألف له ابن عسكر المالقي: "المختصر في السلو عن ذهاب البصر"، ("الذيل والتكملة"، ج450/6) ولم نقف له على ترجمة، وقال الدكتور محمد بنشريفة: "يُعد المؤلِّف ـ أي ابن عبد الملك ـ في أصحابه وشيوخه، وقد يكون ترجم له في القسم المفقود من الغراء"، "الذيل والتكملة"، ج316/1/8، حاشية رقم: (508).

4 ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن الجلاب الإشبيلي (ت. 664هـ)[1].

6 ـ مؤلفاته.

لما حاز المؤلف ـ رحمه الله ـ من العلم الحظ الوافر، عقليه ونقليه، فاض قلمه وجاد بدرر الأفكار، وألان للأذهان ما اعتاص من غوامض الأسرار، فألف في صنوف العلم، جامعا ما تفرق في غيره، تأليف دراية وتحقيق، وتمحيص وتدقيق.

وقد وصفه مترجموه بأنه بارع الكتابة، متقن التأليف، صاحب منظومات بديعة[2]؛ فمن تآليفه:

1 ـ "**تفسير القرآن الكريم**"[3].

2 ـ "**تنبيه الوسنان وري الظمآن وخلاصة المعنى وشفاء المُضنى في شرح أسماء الله الحسنى**".

وهو كما قال عنه أبو عبد الله بن مرزوق: "عنوان درايته، وترجمان على مكانته"[4]، ومرتكزنا في بناء هذه المقالة، شرح فيه أبو العيش مائتين وستين اسما.

3 ـ "**التذكرة في قبول المعذرة، وفيما جاء في العفو عند المقدرة**"[1].

---

1 ـ نزيل تونس، المحدث المؤرخ، الأديب الشاعر، روى عن أبي بكر بن سيد الناس، وأبي المطرف بن عميرة، وأبي عبد الله بن الأبار وغيرهم، وكتب إليه خلق كثير؛ منهم: أبو الحسن بن مومن بن عصفور، وأبو بكر بن الطيب العتقي، ومبحوثنا أبو العيش، من تآليفه: "الفوائد المتخيرة"، و"إشعار الأنام بأشعار المنام" وغيرهما من التقاييد والتعاليق، توفي ـ رحمه الله ـ شهيدا عام 664هـ عن سن عالية.

"الذيل والتكملة"، ج6/52 ـ 53. وإن كان في عد بن الجلاب من تلامذة أبي العيش تسامح، لأنه كتب إليه، وهذا لا يثبت اللقاء بينهما.

2 ـ "بغية الرواد"، ج1/138، و"الذيل والتكملة"، ج8/1/314.

3 ـ "بغية الرواد" ليحيى بن خلدون، ج1/138، وعنه نقل الحفناوي في: "تعريف الخلف برجال السلف"، ج2/334.

4 ـ "المناقب المرزوقية" لابن مرزوق، ص: 184 ـ 185. والمعلوم منه نسخة خطية غير مكتملة نافت على 500 صفحة، تضمنت شرح 48 اسما فقط محفوظة بخزانة المسجد الأعظم بوزان/المملكة المغربية، تحت رقم: 479.

4 ـ "**كتاب الفصول في نبذ شافية من علم الأصول**": وهو كتاب في علم الكلام؛ قال عنه: "...وإن احتجت إلى قواعد من علم الأصول تبني عليها هذا المقصد ـ يريد معرفة الله تعالى ـ الذي عظم قدره، وطاب نشره، فاسْعَ في تحصيل ما لابد لك منه، مما تضطرك الحال إليه، وقد نبهت في الموضوع الذي سميته: بـ "**كتاب الفصول في نبذ شافية من علم الأصول**"، على اختلاف العلماء في ذلك، ومن يضطر له ومن لا يضطر، والقدر الذي يضطر له، وما جاء في ذلك عن السلف ـ رضوان الله عليهم ـ ومن بعدَهم، وأوردت فيه من بواهر أدلة التوحيد ما أرجو الله تعالى أن ينفعني به، وينفع به من يقف عليه إن شاء الله تعالى"[2].

والكتاب في حكم المفقود، ويظهر من كلامه أنه انتصر فيه لمشروعية علم الكلام، وأورد فيه الأصولَ والقواعدَ العقليةَ التي يَحتاج إليها في الاستدلال على القضايا العقدية، كلٌّ من لم تقنع نفسه بكليات الأدلة، أو بقي في نفسه منها شيء.

5 ـ "**اختصار المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي**": قال عنه: "...فاختصرت أولا لنفسي من كتاب المقصد الأسنى للإمام أبي حامد ـ رحمه الله ـ، اختصارا لطيفا، وكنت أردده على الخاطر واللسان، حتى أصبح لي خَدينا حليفا"[3].

6 ـ "**الحقائق المصونة في الألفاظ الموزونة في ذكر أسماء الله الحسنى وصفاته، واقتباس أنوارها من مخلوقاته الباهرة ومصنوعاته**"[4]: وهو نظم بارع لمعاني أسماء الله تعالى.

7 ـ "**كتاب في أصول الفقه**"[1].

---

1 ـ طبع بتحقيق: عبد الرحمن بن محمد الهيباوي، ونشرته الرابطة المحمدية للعلماء/المملكة المغربية ـ الرباط ـ، ط: 1/ 2012م.

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 8.

3 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 3.

4 ـ قمنا بتحقيقه، وسيصدر قريبا إن شاء الله تعالى.

8 ـ "**سلوانة**": في أوراق ذكر فيها لطف الله به في تخليص ما كان له من الأهل والولد، من قبضة أسر النصارى حين اعترض العدو مركبهم، وكانوا في طريق اللحاق بالوالد بمالقة، وتضمنت هذه "**السلوانة**" نظما ونثرا.

9 ـ "**تصيحة**": وهي بطاقة، أو سحاءة، تشتمل على "تصيحة في جانب عموم من المسلمين، فيها دفع أذية دون ضرر، إلا أنها مغيضة لمن لا يلائمه ذلك ولا يوافقه"[2].

10 ـ "**أشعار ومقطعات في الزهد والوعظ والتذكير**"، وقد تضمن كتابه "**تنبيه الوسنان**" جزء منها، ناف على الثلاثين قصيدة، تشهد له بالإتقان وجودة القريحة[3].

7 ـ وفاته:

لم تذكر كتب التراجم شيئا عن وفاة أبي العيش، غير أننا نقف أمام إشارتين يمكن الإفادة منهما في تقريب سنة وفاته.

الأولى؛ ذِكر ابن الزبير أن أبا العيش أجاز لأبي محمد عبد الله مولى ابن حكم في شوال من سنة 654هـ[4]، وهذا يفيدنا يقينا أن أبا العيش كان حيا إلى حدود هذا التاريخ.

الإشارة الثانية رُفع بها هذا التقريب إلى سنة 683هـ؛ وهي حكاية أوردها المقَّري في "**نفح الطيب**" مفادها استماع ابن رشيد السبتي عند دخوله تلمسان لخطبة ألقاها ابن أبي العيش، ومعلوم أن ابن رشيد بدأ رحلته سنة 683هـ، فتكون وفاة ابن أبي العيش بعد هذا التاريخ عن سن عالية[5].

---

1 ـ ذكره بن خلدون في "بغية الرواد"، ص: 138. والحفناوي في: "تعريف السلف برجال الخلف"، ج334/2.

2 ـ نفسه، ص: 225.

3 ـ جمعها مرتبة محققة في ديوان لطيف، أخونا الدكتور السعيد الدريوش، وتصدر قريبا ـ إن شاء الله.

4 ـ "صلة الصلة" لابن الزبير، ج17/3.

5 ـ "نفح الطيب" للمقري، ج274/5. ونقل هذه الرواية عن المقري غير واحد؛ منهم ابن أبي مريم في "البستان"، ص: 159. ولا ينغص على الاطمئنان إلى هذا التاريخ غير أن المقري كنى أبا العيش هنا

المحور الثاني: ملامح من النقد الكلامي عند ابن أبي العيش التلمساني:

رأينا قبلُ أن ابن أبي العيش كان مشاركا في مختلف صنوف العلم والمعرفة، وما تعلق به البحث في هذه المقالة هو إبراز ملامح من شخصيه الكلامية، وسنحاول تلمس ذلك من خلال الوقوف على مكانة العقل عنده، ومدى تخلقه بآداب النقد، وتمكنه من المعرفة الكلامية الحجاجية الناقدة، وقد رصدنا بعض ملامح هذه الشخصية من خلال مواضع معدودة، سال فيها مداد قلمه الناقد، واستدعاه فيها المقام إلى استرسال في التفصيل والبيان.

ونشير بداية إلى أننا نعني بالنقد الكلامي هنا مدلولاته اللغوية الأصيلة كالمناقشة، والفحص والنظر والتمييز...، قصد الوصول إلى حكم يراه الناقد صوابا، أو تفنيد دعوى يعتقد بخطئها، ونخصص منه بالحديث النقدَ الداخليَّ؛ أي الذي وجهه أبو العيش لبعض أقوال علماء الأشعرية، ذلك لطبيعة ما وُجد من مؤلفاته، فليس لها ذلك الطابع الخلافي الحجاجي الذي يقتضي مناقشة المخالف من الفرق الأخرى؛ كالمعتزلة والباطنية والمجسمة وغيرهم...اللهم مسألة واحدة، ناقش فيها القدرية أوردناها في ذيل هذه المقالة.

والحق أن الشخصية النقدية قد لا تظهر بالأساس عند مناقشة وحجاج المخالف من خارج المذهب؛ فالمخالف مخالف على كل حال، وقد يتكئ الناقد في ذلك على تراث الأصحاب وحججهم، لكنها تظهر جلية عند مناقشة الموالف؛ إذ يتطلب ذلك شجاعة في النقد، وربما الخروج على المألوف من أصول الأدلة، وأيضا بناء استدلاليا من صنيع الناقد، ولا ندعي أننا أحطنا بهذه الصورة عند أبي العيش مع فقد أهم مصدر كلامي ألَّفه؛ وهو "**كتاب الفصول**"، غير أننا لمسنا ملامح هذه الصورة في "**تنبيه الوسنان**"، عند مناقشته الأشعرية في تعلقات صفتي السمع والبصر على ما نبينه بعدُ.

بأبي عبد الله، وأن مبحوثنا إذا ما حققت النظر في أسرته ستجد أن له حفيدا لا يكاد يتميز عن أبي العيش هو محمد بن أبي زيد عبد الرحيم، والد أبي يحيى الذي ترجمنا له، فهل يكون هو أبو عبد الله المقصود في حكاية المقري؟

بعد هذا نقول: إنه مما لا شك أن معرفة الله تعالى صفاتا وأسماء هو لب المطالب، وأشرف المقاصد، وعليه مدار الدين، ولا شك أيضا أن التأليف في شرحها لا يتأتى لذي عِيٍّ، لا يتقن أصول المعقول والمنقول.

وقد ظهر من تآليف أبي العيش حرصُه على تنبيه المكلَّف على وجوب تحصيل هذه المعرفة، ونبذ التقليد في العقائد؛ إذ لا تؤمن غوائله ومزالقه[1]، وذلك بأن يُعمِل عقلَه لقراءة حقائق آيات الكون، وحقائق آيات الوحي، ثم يَجمع بين القراءتين لتحصل له البصيرة بصفات ربه وأسمائه، وينال حظه من التخلق بمعانيها، فالعقل عند أبي العيش أصل من أصول المعرفة العقدية؛ وهو كما يقول عنه: "نور في الكتاب مطالعه"[2].

ولا ينفك مبحوثنا عن التنبيه إلى قيمة العقل في إدراك الحقائق العقدية، فكما يُقرأ به الوحي المسطور، يُقرأ به الوحي المنظور، وقد عبر عن هذه الحقيقة نظما ونثرا، فقال في نظمه: "**الحقائق المصونة في الأقوال الموزونة**": "فالْمح بِطَرفك أو بعقلك"[3]، و"نظرا تؤيده بالاستدلال"[4]، و"بخلوص فِكْرٍ ثاقب وجنان"[5]، و"وإذا وَضَعْتَ العقل عُلْوا"[6]، و"حَكِّمْ عليها العقلَ والدينَ"[7]، و"تقيٌّ له علمٌ يؤيده عقل"[8]؛ هذا في النظم، أما ما في نثره؛ فكثير لا يأتي عليه حصر.

1 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 16 و17.

2 ـ الحقائق المصونة في الأقوال الموزونة"، المضمن في "تنبيه الوسنان"، ص: 72.

3 ـ نفسه، ص: 11.

4 ـ نفسه، ص: 11.

5 ـ نفسه، ص: 19.

6 ـ نفسه، ص: 34.

7 ـ نفسه، ص: 199.

8 ـ نفسه، ص: 290.

كل هذا يؤكد محورية العقل في النظرية المعرفية الكلامية لابن أبي العيش التلمساني، وعليه العمدة في مواضع من نقده الأصحاب، خصوصا عند دفاعه عن تعلق صفتي السمع والبصر بالمعدوم والموجود على حد سواء.

هذا؛ وأبو العيش من حيث أراؤه العقدية ومذهبه في الصفات والأسماء أشعري خالص، يجري في ذلك على سَنَنِ الهداة الأوائل من مبرِّزي المذهب الأشعري وأعلامه، فكان معظما لهم، معترفا بفضلهم؛ كالباقلاني، والجويني، والغزالي، وابن العربي المعافري وغيرهم، ولا يمر في كلامه على أبي الحسن الأشعري إلا ووصفه بإمام أهل السنة[1].

وما يشغلنا في هذا المبحث ليس عرض آرائه العقدية، وإنما إبراز بعض ملامح شخصيته الكلامية في البحث والاختيارات والنقد؛ فنقول:

إن أبا العيش من أشعرية الغرب الإسلامي المتقنين لفن الكلام، ألفَّ فيه كتابا مفردا سماه: "**كتاب الفصول في نبذ شافية من علم الأصول**"، انبرى فيه للدفاع عن العقائد الأشعرية، وبيانها بتفصيل الأدلة العقلية على وفق أصول الأشعرية وقواعدهم.

وهذا الكتاب كان ليكشف عن الشخصية الكلامية الحقيقية لأبي العيش، ترتيبا وتحريرا، وتحقيقا وتأصيلا ونقدا...، لولا أنه فُقِد.

ذلك أنه ألف "**كتاب الفصول**" هذا لمن لم تقنع نفسه بالنظر الجملي، وأراد بناء عقائده على قواعد كلامية، قال: "وإن احتجت إلى قواعد من علم الأصول تبني عليها هذا المقصد الذي عظم قدره، وطاب نشره، فاسع في تحصيل ما لابد لك منه، مما تضطرك الحال إليه، وقد نبهت في الموضوع الذي سميته: بـ "**كتاب الفصول في نبذ شافية من علم الأصول**"، على اختلاف العلماء في ذلك، ومن يضطر له ومن لا يضطر، والقدر الذي يضطر له..."[2].

1 ـ انظر مثلا: "تنبيه الوسنان"، ص: 16 و25.

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 8.

أما "**تنبيه الوسنان**"؛ فلم يؤلفه لغرض الحجاج وتفريع الأدلة الكلامية، وإنما لغرض تقريب معاني أسماء الله، وإبراز مقتضياتها الخلقية والتعبدية، وكشف تجلياتها وآثارها في الوجود؛ فهو شرح للأسماء بنفس صوفي عملي.

فكان في كتابه هذا كثيرا ما يحيل القارئ على "**كتاب الفصول**"، إذا ما استدعى المقام تفصيلا، ومناقشة للأقوال والأدلة في مسألة عقدية متعلقة بأسماء الله وصفاته، أو خالف فيها الأصحاب من الأشاعرة[1].

وعلى كل؛ فكل إناء بما فيه ينضح، وحسبنا أن نذكر بعض الأمثلة التي تبرز معرفته بصنعة الكلام وحسه النقدي فيه، تتبعناها في مباحثاته في شرح الأسماء حقيقة وعقيدة.

لقد اعتمد أبو العيش في "**تنبيه الوسنان**" في شرح أسماء الله الحسنى عقيدة، على محققي المذهب الأشعري، خصوصا أبا المعالي الجويني، وأبا حامد الغزالي، والقاضي أبا بكر بن العربي وغيرهم، فيستجلب أقوالهم فيه، ما تألف منها وما اختلف، فقد يتفقون ـ مثلا ـ على عود اسم من أسمائه تعالى إلى صفة في الذات، أو إلى صفة فعل، وقد يختلفون في ذلك، وكان منهجه أن لا يعقب على قول إلا إذا تفرع عنه معنى لا يفيد التنزيه، أو لم يدل عليه دليل، لذلك لم يعمد إلى مناقشة الأقوال الخلافية، والترجيح بينها إلا لماما، وكأنه يرتضيها جميعا طالما أن لها وجها من الدلالة، وتفي بمقصود التنزيه، وأيضا طالما أن مقصوده هو التخلق؛ وهذا سبب إطالته الفصل الثالث المتعلق بحظ العبد من معاني أسمائه تعالى، بالمقارنة مع الفصل الثاني المتعلق بشرح الأسماء لغة وعقيدة[2].

---

1 ـ انظر مثلا "تنبيه الوسنان"، ص: 127، 150 و174.

2 ـ ذكر أبو العيش منهجه في شرح الأسماء في "تنبيه الوسنان"، وقد عقد لكل اسم ثلاثة فصول، جعل الأول لمقدمة نثرية من نسجه لا يورد فيها قولا لقائل إلا نادرا، ثم يتبعها بقطعة منظومة من "الحقائق المصونة"، أما الفصل الثاني؛ فيشرح فيه الاسم لغة وعقيدة، وأما الثالث؛ وهو أطول الفصول، فجعله لمقتضيات تخلق العبد بمعاني الاسم. انظر: "تنبيه الوسنان"، ص: 8 و9، وهذا المنهج خاص بالقسم الأول من الكتاب والذي شرح فيه الأسماء التسعة والتسعين الواردة في حديث الترمذي. أما القسم الثاني

ومن المسائل التي ظهر فيها حسه النقدي، وبرزت فيها اختياراته؛ فدلت على عمق اطلاعه وطول باعه:

أ ـ موقفه من تعلقات صفتي السمع والبصر:

وهذه من القضايا القليلة التي اعتنى ابن أبي العيش بتفصيل الكلام فيها بحثا ومناقشة، إذ خالف فيها رأي كثيرين من محققي المذهب الأشعري، فأورد حججا للاستدلال على مذهبه فيها، ساق طرفا منها في "**تنبيه الوسنان**"، وأحال على الطرف الآخر في "**كتاب الفصول**".

بداية يرى أبو العيش أن صفتي السمع والبصر ثابتتان لله تعالى من طريق المعقول والمنقول.

فالمعقول؛ من حيث إن الله تعالى له صفات الجلال والكمال، منزه عن النقص، وأضداد السمع والبصر نقائص محالة في حق الباري سبحانه، ولا يصح لمخلوق من صفات الكمال ما لا يصح للخالق.[1] ـ [2].

أما المنقول فآي القرآن ونصوص الحديث القاطعة بثبوت الصفتين كثيرة معلومة.

فاختلف المنهج فيه، وقد شرح فيه بقية الأسماء إلى حدود مائتين وستين اسما، وسطره في الصفحة التاسعة، وهذه الصفحة خفيت ـ بشكل غريب ـ على بعض من عرف بابن أبي العيش، فقال إن ابن أبي العيش لم يذكر منهجه في القسم الثاني بعد أن قال: "وأبنيه على قسمين"، ليستنتج أن ابن أبي العيش لم يتم الكتاب. انظر مقال: "شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش الخزرجي التلمساني (ت. بعد 654هـ) قراءة في الكتاب وتعريف بالمضمون" لبدر العمراني، بمجلة مرآة التراث/الرابطة المحمدية للعلماء ـ المغرب ـ، ص: 91، عدد2، فبراير 2012م.

1 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 174.

2 ـ ولعله لا يخفى على ابن أبي العيش أنه ليس من حق ما كان كمالا في الشاهد أن يكون كمالا في الغائب، كما أن القول بوجوب اتصاف الله تعالى بأضداد السمع والبصر إذا لم يتصف بهما مبني على قاعدة أن القابل للشيء لا يخلو عنه، أو عن ضده، والذات الإلهية لم تعرف حقيقتها حتى ينقل الحكم من الشاهد إلى الغائب.

غير أن ابن أبي العيش يخالف ما ذهب إليه كثير من الأشعرية؛ فهو لا يقول إن صفتي السمع والبصر تتعلقان بالموجود دون المعدوم[1]، ولا يذهب إلى كون تعلقهما بما لم يوجد بعد تعلقا صلاحيا قديما[2].

فيرى أن الله تعالى سميع بصير بجميع المحدثات سواء في وجودها أو في عدمها، متكئا في ذلك على ثبوت صفتي السمع والبصر عقلا ونقلا، وأن طروء السمع والبصر عند حدوث المخلوق يقتضي تغيرا في الذات الإلهية؛ وهو محال في حقه تعالى، وأن منشأ الوهم في أن الله تعالى لا يرى أو يسمع المعدوم؛ هو قصورُ العقل عن تصور ذلك والوقوفِ على حقيقة الأوصاف الإلهية، والقاعدة هنا أنه ليس كل ما يقطع العقل بصحته، مما يُتَصَوَّرُ في الخيال وتُدرَك له ماهية.

فإذاً؛ طالما أن العقل قادَ إلى أن الله سميع بصير، وأيَّده النقل، فالسؤال عن كيفية سمعِ وإبصارِ المعدوم خارجٌ عن نطاق إدراك المخلوق.

وفي هذا نورد كلامه حتى يوقف عليه؛ فهو حقيق بالتأمل جدير به، قال: "أقول: وقد أطبق أهل الحق على استحالة قيام الحوادث بذات الباري تعالى، والمعول عليه بحول الله تعالى وإعانته، أنه تعالى سميع بصير، وذلك متحقق عقلا وشرعا حسبما تقدم وثبت بالبرهان القاطع ذلك أزلا وأبدا؛ لاستحالة التغير عليه سبحانه عند حدوث المبصرات والمرئيات، واستحالة تجدد أمر في ذاته لم يكن، فإن كل ذلك مستحيل، فبثبوت كونه تعالى سميعا بصيرا مدركا عقلا وشرعا، واستحالة تجدد أمر وحدوثه بعد أن لم يكن بذاته مقطوع به، وهذان معلومان مدركان بالعقل مقطوع بهما، وما كل ما يقود إليه الدليل مما يتصور في الخيال، أو ترتسم له ماهية في الذهن، وكم من الموجودات ما يعلم ثبوتها على وجه يعجز عن تخيلها، ولا يحتاج مع هذا لبحث ولا تفصيل، ولا لطلب كيفية حيث لا كيف، فقف عند هذا فهو الشفاء، والله الهادي لا

1 ـ الموجود هنا الله تعالى، وما أوجده من مخلوقاته، فيسمع الله ويبصر ذاته وصفاته في أزله، ويسمع ويبصر ما تعلقت به القدرة عند إيجاده.

2 ـ وهؤلاء قالوا: إن صفتي السمع والبصر تعلقتا بذات الله تعالى وصفاته تعلقا تنجيزيا قديما، وتعلقتا بالمعدوم تعلقا صلوحيا قديما، وتعلقتا بالموجود تعلقا تنجيزيا حادثا.

رب غيره...فلا تقس ما لا مثل له بما له أمثال وقف عند ما يوصلك إليه الدليل الشرعي والعقلي ، ولا تلتفت إلى ما تطلبك به الأوهام، والخيالات التي لا سبيل لها إلا إلى الأجسام وعوارضها، وكم منها ما لا تتوهمه"[1]

وابن أبي العيش مطلعٌ على اعتراضات الأصحاب على ما ذهب إليه؛ ومنها استحالة إدراك المعدوم، وأن القول بتعلق صفتي السمع والبصر بالموجود والمعدوم فيه عدم تفرقة بينهما وبين صفة العلم؛ لذلك يوجه القارئ إلى عدم الالتفات إلى هذه الاعتراضات؛ لأن أصحابها مجمعون على استحالة التجدد في ذات الإله، ولأن سمع الله وبصره إذا لم يتعلقا بالحادث قبل إحداثه فإن ذلك يقتضي تجددا وهو محال في حق الله تعالى.

وفي ذلك يقول: "وإذا وقفت عند هذا، زال عنك إشكال من يقول من أهل العلم: إن السمع والبصر لا يتعلقان بالمعدوم؛ لاستحالة أن يكون المعدوم مدركا. وقول من يقول: إن حد ما يجوز أن يسمع ويرى على الحقيقة هو الموجود. وقول من قال منهم: إنه لو كان معنى يسمع ويبصر معنى يعلم؛ وهو عالم بما كان ويكون، لكان سامعا مبصرا لما كان ويكون؛ وهو محال. قال: وفي شمول العلم الموجود والمعدوم، واختصاص السمع والبصر بالموجود [...][2] دليل على الفرق بينهما.

وهم مجمعون مع هذا على استحالة اتصافه تعالى بالحوادث، وتجدد أمر لم يكن بذاته، فلا بد من الرجوع على كل حال إلى الوقوف على ما ساقت إليه الأدلة، من كونه سبحانه سميعا بصيرا أزلا وأبدا، ومن استحالة طروء الحوادث عليه، من غير بحث ولا تفصيل؛ لعجز أفهام الخلق عن إدراك الصفات المتعالية على الحقيقة، وفي هذا كفاية، والحمد لله وحده"[3].

---

1 ـ نفسه، ص: 177.

2 ـ ما بين معقوفتين في الأصل: "اعدم"، فإذا اعتبرنا الألف زائدة وقرأناها "عدم" انقلب المعنى إلى ضده، وإذا اعتبرنا الكلمة مصحفة عن "أعدل" ثبت المعنى، وإنما حذفناها من المتن لكي لا تشوش المعنى على القارئ، وأثبتناها في الهامش ليكون على بينة.

3 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 177.

هذا وابن أبي العيش يقول بتعلق السمع بالمسموعات، وبتعلق البصر بالمبصَرات[1]، وخالف في ذلك ما نقل عن الأشعري من أن إدراك السمع يعم كل موجود، ومن نحا رأيه كالإمام السنوسي، إذ عنده السمع صفة ينكشف بها كل موجود، والبصر صفة ينكشف بها كل موجود غير انكشافه بالسمع[2].

وقد نبه ابن أبي العيش إلى أنه فصَّل في هذه المسألة في "كتاب الأصول"، ولم يذكر في هذا المحل إلا ما رأى أنه فيه كفاية، وبقي في النفس تشوف إلى حججه التي رد بها على رأي مخالفيه من الأشعرية، وإلى تفصيلاته في الدفاع عن سمع الله تعالى ورؤيته للمعدوم، مع اعتقاده ـ هو نفسه ـ اعتقاد مخالفيه من الأصحاب بأن المعدوم عبارة عن لا شيء، وقد عبر عن ذلك عندما علق على كلام ابن برجان المشعر بشيئية المعدوم؛ وهو المثال الآتي.

ب ـ نقده لابن برجان في شيئية المعدوم:

كان شرح أسماء الله الحسنى لابن برجان من الأصول التي اعتمدها أبو العيش في "**تنبيه الوسنان**"، وظهر أنه يرتضي أقواله، ومنهجه في الصفات، وطريقته في التصوف، غير أن هذا لم يمنعه من التعليق والنقد كلما لاح له ما يخالف أصول اعتقاد أهل السنة وإجماعهم، فقد عقب على قول ابن برجان: "...فهو سبحانه ناظر لأسباب الكون...؛ لأنه خالق العدم كما هو خالق الوجود، ليس للعدم قدم مع قدمه فيكون ثانيا معه"، **فقال:** "كلامه هنا في العدم يحتاج لنظر فإن العدم عبارة عن لا شيء عند أهل النظر، ويظهر من كلامه هنا أن العدم غير جار على هذا الاصطلاح، والله أعلم"[3].

ومعلوم أن القول بشيئية المعدوم قول جمهور المعتزلة، يريدون أن له ماهية ما في العدم قبل وجوده بالفعل، متعلقةً بفعل الصانع؛ وهذا يجر إلى القول بأزلية الأشياء، ولا يقول به أحد من أهل السنة والجماعة.

---

1 ـ نفسه، ص: 173.

2 ـ "شرح الكبرى" للسنوسي، ص: 239.

3 ـ نفسه، ص: 174 ـ 175.

ج ـ نقده لكلام ابن العربي في تجهيل من فسر "أكبر" من قولنا: "الله أكبر" بمعنى: "كبير":

وذلك أن القاضي أجرى اللفظ على بابه في التفضيل، مثبتا صيغة "أفعل"، ومنعه غيره قائلا إنه بمعنى: "كبير" على صيغة "فعيل"، محتجا ـ هذا الغير ـ على أن صيغة : "أفعل" لا تكون إلا بين المشتركين في شيء، والله تعالى منزه عن الشركة.

وقد شدد ابن العربي النكير على من قال إنه بمعنى "فعيل"، ووصف ذلك بأنه جهالة بالتوحيد أوقعت في هدم اللغة، وأورد أدلة تدعم قناعته، عرضها أبو العيش كاملة ليؤسس تعقيبه عليها؛ فصور المسألة، وعرض رأي المخالف وأدلته، ثم تناولها بالتحليل والنقد؛ فمما قاله: "...أما قوله: 'هذه جهالة أوقعت في قلب اللغة'، ثم قال: 'فكيف يصح أن يُهدَم بابٌ من أبواب الأبنية بجهالة...'؛ ففي كلامه هذا نظر ينبغي أن يُتأمل، والقومُ لم يقلِبوا اللغة ولم يهدموها، ولا أنكروا أن صيغة أَفْعَل تأتي في كلام [العرب] للمفاضلة، وإنما هم رأوا أن صيغة أفعل تأتي تارة للمفاضلة حيث يصح الاشتراك، وتأتي تارة لغير ذلك...".

واسترسل أبو العيش في عرض أدلته من اللغة والنقل وأقوال العلماء، ليخلص إلى قانون يُحتكم إليه في المسألة قائلا: "...فكيف يُنسب إليهم قلب اللغة والجهل بها، والهدم لباب من أبواب أبنيتها؟ فإذا وجدنا هذا الباب السائغ في كلام العرب رجعنا إليه في مثل هذه الحالة[1]؛ لاستحالة ما تقتضيه صيغة "أفعل" التي للتفضيل، من الاشتراك في حقيقةٍ بين الخالق والمخلوق، فإنْ عَدَمْنَا جريان هذا الوجه في مثل هذا المقصد، فنعدل حينئذ في طلب تأويل، يرفع عنا ما توجبه لفظة "أفعل" الموضوعة للاشتراك"[2].

ويقدم أبو العيش مثالا لهذا التأويل، ذلك أنك إذا أردت أن الله أكبر من غيره، فعليك أن ترفع المشابهة رأسا، فتجعل قولك الله أكبر بمعنى قولك: الله أعلم؛ أفضل

1 ـ أي تفسير "أكبر" في قولنا: الله أكبر، بمعنى: كبير.

2 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 293 ـ 295.

من الجهل، لأنه لا يصح التفضيل مبنيا على اشتراك في حقيقة بين الله وأحد من خلقه.

وقانون التأويل هذا أعمله ابن أبي العيش في شرحه لأسماء الله الحسنى؛ ومن ذلك تفسيره معنى كونه تعالى أرحمَ الراحمين أنه "جل وعلا عن الرحمة المخلوقة في مبدعاته؛ لما يقترن بها من النقص، والرقة المؤلمة، وقصد الغرض ودفع الألم..."[1].

كل هذا وأبو العيش يتلطف في العبارة، ويعلي من قدر القاضي ابن العربي، وأن ما ذكره مما لا يخفى على القاضي، وأنه مبثوث في كتبه، قال: "وهذا ليس يخفى عن القاضي أبي بكر المذكور ـ رحمه الله ـ فهو من أهل العلم، ومن أهل النظر الذين لا يجهل قدرهم، وقد قال في بعض كتبه مشيرا إلى هذا: "لو تُرِكْنا ومقتضيات العقول...لم نُسَمِّ الله تعالى باسم ولا وصفناه بصفة، ولا وضعنا له في عبارتنا رسما، فإن أسماءنا واقعة على معان قاصرة...فأنَّا لهذا النقصان أن يعبر عن ذلك الجلال والكمال..."[2].

د ـ في رده على من قال إن اسمه تعالى "المجيد" يحتمل معنيين، كلاهما مقصود، دون اعتبار قرينة شرعية[3].

ذلك أنهم قالوا أن لاسمه تعالى المجيد معنيين؛ الأول: العظيم الرفيع القدر، والثاني: جزيل العطاء؛ فمن أثنى على الله تعالى باسمه "المجيد"، فقد وصفه بالمعنيين جميعا.

فكان نقد أبي العيش لذلك من وجهين:

الأول: أنه ألزم القائل بأن يعتقد الأمر ذاته في اسمه تعالى "المؤمن"؛ فإنه قد يراد به المصدق، وقد يراد به إفادة الأمن، فهل يجوز أن يحمل على كلا المعنيين حمل العموم على مسمياته، كما يحمل العليم ـ مثلا ـ على العلم بالغيب والشهادة، والظاهر والباطن وغير ذلك؟

---

1 ـ "نفسه، ص: 21.

2 ـ نفسه، ص: 296.

3 ـ نفسه، ص: 500 ـ 501.

الثاني: اتكأ فيه على قول بعض العلماء، من أنه يبعُد لغة أن يُحمل الاسم المشترك على جميع المسمّيات حملَ العموم؛ إذ العرب تطلق اسم "الرجل" وتريد به كل واحد من الرجال؛ وهذا هو العموم، ولا تطلق اسم "العين" وتريد به عين الشمس والدينار وعين الميزان...، فلا يتميز ـ والحال هذه ـ المعنى المراد من هذه الألفاظ المشتركة إلا بقرينة.

فمال أبو العيش إلى منع حمل الاسم الواحد من أسماء الله الحسنى على جميع معانيه المحتملة بطريق العموم، وإن لم يدل العقل على منع شيء منها، ثم صاغ ثلاثة قوانين لتمييز معاني الأسماء؛ فقال: "فإذا ثبت أن الميل الأظهر إلى منع التعميم، فطلب التمييز لبعض المعاني يكون بالاجتهاد:

ـ إما بأن يكون أحد المعنيين أدلَّ على الكمال والمدح.

ـ وإما أن يكون لا يدل على الترادف.

ـ أو يكون أظهر في التعارف، وأسبق إلى الأفهام لشهرته، والله أعلم".

بعد هذا علل أبو العيش استرساله في هذه المسألة ورده على قائلها؛ فقال: "وهذا مما يحتاج له في شرح الأسماء الحسنى، وحرَّك له ما ذكر هذا العالم في شرح اسمه المجيد تعالى؛ أنه يحمل على المعنيين، المعنى الأول: العظيم الرفيع القدر، والمعنى الثاني: المحسن الجزيل البر".

هـ ـ نقده كلاما فيه إثبات التفضيل بين الخالق والمخلوق:

كثيرا ما كان أبو العيش يواري عن اسم من يريد أن ينقض كلامه، وقد يذكر منهم معاصرين له، فلا يصرح بأسمائهم، وما نرى ذلك إلا أدبا منه وتواضعا، فكان يعنيه القولُ لا قائلهُ.

فمن ذلك ما قاله في شرح اسمه تعالى "الكبير" ردا على أحد العلماء: "...**أقول:** تأمل كلام هذا القائل، يظهر لك أن آخره ينقد أوله، فإنه نفى أولا أن تقع لفظة أفعل التي للمفاضلة بين الخالق تعالى، وبين المخلوق؛ لاقتضائها الاشتراك، وقد استحال؛ فيصرف معناها إلى حصر الجلال والكمال للخالق تعالى، ثم قال آخرا: 'فمن خطر بباله عبادة شيء قد انتهى إلى حقيقة العقل، واطمأن إليه الفكر؛ فالله أكبر وأجل

من هذا المعلوم'. **أقول:** وهذا المعلوم الذي اطمأن إليه الفكر، وثبتت حقيقته في العقل، هو من جملة مخلوقات الله تعالى، فقد أجمع المسلمون على أن كل ما حصل في الفكر، أو دار في الوهم، فالله تعالى خالقه ومخترعه، فكيف يُثبت التفضيل بين الخالق والمخلوق وقد نفاه أولا؟ فتأمله"[1].

و ـ مسألة في من مات صحيح الإيمان مصرا على معاصيه:

شكلت هذه المسألة استثناء في نقد ابن أبي العيش؛ إذ برز فيها نقده الخارجي الموجه إلى الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، نقد فيها القدرية وأضرابهم ممن قالوا إن من مات مصرا على المعصية لا يضرب له في الحنة بنصيب.

واستند أبو العيش إلى أنه لا يجب على الله شيء، واستدل بالنقل، ووهن ما ذهبت إليه القدرية من حمل بعض آي القرآن على وجه يناقض أصلهم؛ وهذا ذكره للمسألة وجوابه عنها:

"وهنا مسألة تكلم فيها المتقدمون؛ وهي إذا مات المؤمن صحيح الإيمان مصرا على معاصيه، فقالت القدرية ومن تبعهم أن الله لا يغفر إلا للتائب من الذنب، وأن المغفرة له واجبة على الله تعالى، ومن مات على المعصية من المؤمنين ولم يتب؛ فهو مخلد في العذاب، وليس له في العفو والمغفرة عندهم نصيب، إذ الظلمة المكتسبة من السيئات لا تمتحي إلى بنور مكتسب من الحسنات، قالوا: وذلك لا يكون إلا في محل الكسب؛ وهي الدنيا.

وهذا مذهب نعود بالله منه، ومذهب أهل الحق أنه لا يجب على الله تعالى للخلق شيء؛ فإنه الذي يحكم في خلقه بما يشاء، ويفعل في مخترعاته ما يريد، وأما ما زعموه من أن المذنب العاصي إذا لم يتب، ومات مصرا على المعصية، مع تحقيق الإيمان، فإنه مع ذلك لا حظ له في المغفرة، وأنه مخلد في العذاب؛ فقد رد عليه

1 ـ نفسه، ص: 292 ـ 293.

الكتاب العزيز؛ قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[1].

ولا سبيل لهم إلى حمل الآية على التوبة من وجهين:

أحدهما: أن قبول التوبة حتم عندهم، فلا فائدة في تعليق التوبة بالمشيئة.

والثاني: أنه تعالى قرن بين الشرك وبين ما دونه، والتوبة عن الشرك تحبطه وتجبه، كما أن التوبة عن المعاصي تسقط أوزارها.

وهذا هو مذهب أهل السنة رضي الله عنهم؛ فالمؤمن المذنب القادم على الله تعالى بإصراره في مشيئته سبحانه، إن شاء عذبه بجرمه مدة ما، ثم عفا عنه وغفر له، وإن شاء عفا عنه وغفر له دون عقاب، وأما التائب فمغفور له ـ إن شاء الله تعالى ـ بفضله، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾[2][3].

ثم استجلب ابن أبي العيش بعد هذا أقوال علماء الأشعرية من أهل السنة والجماعة وفي مقدمتهم أبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي.

خاتمة:

ختاما، نستجمع رؤوس ما أوردناه في هذه العجالة؛ فنقول:

إن ابن أبي العيش التلمساني، من أعيان أعلام تلمسان خصوصا، والغرب الإسلامي عموما، امتدت شهرته أزمانا، وطبق ذكره بلدانا، عالم مشارك في فنون شتى نقليِّها وعقليِّها، فسَّر القرآن، وصنَّف في العقيدة وعِلْمِ الكلام، والزهد والتصوف، ونظَم الشعر...

ولئن خمل ذكره بعد ذلك، فإن الله قدر أن تسلم بعض آثاره، تنبئ الأحفاد، بمكانة الأجداد، وما بذلوه من جهود خدمة للدين والأمة.

إن ابن أبي العيش، كان عالما مجتهدا، صاحب فكر وقاد ناقد، محررا للأدلة، متقنا للقواعد والأصول الكلامية، حاثا على النظر، معتبرا لمكانة العقل، كل ذلك مكنه

---

1 ـ النساء: 48.

2 ـ طه: 82.

3 ـ "تنبيه الوسنان"، ص: 80.

من تحصيل ملكة النقد، فلم يكن في تآليفه ـ ونحسب أن ذلك أيضا في مجالس تدريسه ـ حاطب ليل، وإنما كان يزن الأقوال ويفحصها، وينقض ما يراه مرجوحا، أو مخالفا للحق، بالدليل والبرهان. وكل ذلك تحقيقا لمشروعه العلمي؛ الذي يحوم حول خدمة أسماء الله الحسنى، تقريبا لمعانيها الحقة، واعتقاد تنزيهها، وإرشاد الناس إلى التخلق بمعانيها.

ولم يكن في نقده الكلامي وحجاجه متعصبا، حاد اللسان، منتقصا من قدر المخالف، وإنما كان متلطفا ليِّن الخطاب، مقارعا بالحجة والبرهان، لا تأخذه نشوة الانتصار والظهور على المخالف بعد إيراد أدلته، بل يعتذر له ويلتمس له المخارج كما رأينا مع نقده للقاضي أبي بكر بن العربي.

قال ـ رحمه الله ـ:

[الطويل]

وَكُنْ عَارِفاً بِاللهِ وَادْعُ عِبَادَهُ إِلَيْهِ بِلُطْفٍ تَرْتَقِ الْمُرْتَقَى الْأَعْلَا

بِلُطْفٍ بِلَا عُنْفٍ وَلَا بِتَعَصُّبٍ وَدَعْوَتُهُمْ بِالْحَالِ مِنْكَ هُوَ الْأَوْلَا[1]

1 ـ "الحقائق المصونة في الأقوال الموزونة"، ضمن كتابه "تنبيه الوسنان"، ص: 209.

لائحة المصادر

1 ـ "أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام" لأبي عبد الله محمد لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط: 1، 1424هـ/2002م.

2 ـ "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لمحمد بن محمد بن أبي مريم المديوني، مراجعة محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1326هـ/1908م.

3 ـ "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد" ليحيى بن خلدون، تحقيق حميد حاجيات، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011م.

4 ـ "تاريخ قضاة الأندلس"، لأبي الحسن البُنَّاهي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 5، 1403هـ/1983م.

5 ـ "التكملة لكتاب الصلة" لأبي عبد الله، محمد بن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ط: 1415هـ/1995م.

6 ـ "تنبيه الوسنان"، مخطوط خزانة المسجد الأعظم بوزان/المملكة المغربية، رقم: 479.

7 ـ "تعريف الخلف برجال السلف" لأبي القاسم محمد الحفناوي، مطبعة بيير فونتانة، الجزائر، ط: 1324هـ/1906م.

8 ـ "درة الحجال في أسماء الرجال" لأبي العباس أحمد بن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، ط: 1، 1391هـ/1971م.

9 ـ "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" لابن حجر أحمد بن علي، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: 1349هـ.

10 ـ "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" لمحمد بن عبد الملك المراكشي، الأسفار: 4، 5، و6، و تحقيق: د إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط: 1965م.

11 ـ "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" لمحمد بن عبد الملك المراكشي، السفر 8، و تحقيق: د محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984م.

12 ـ "شرح السنوسية الكبرى" لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم، القاهرة، ط2، 1434هـ/2013م.

13 ـ "صلة الصلة" لأبي جعفر أحمد بن الزبير، تحقيق أبي العلاء العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1، 1429هـ/2008م.

14 ـ "المناقب المرزوقية" لأبي عبد الله محمد بن مرزوق، تحقيق: سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية، ط: 1، 1429هـ/2008م.

15 ـ "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" لأحمد بن محمد لمقري، تحقيق: د إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط: 1408هـ/1988م.

16 ـ "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" لأحمد بابا التنبكتي، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط: 1، 1398هـ/1989هـ.

17 ـ "وفيات الونشريسي" لأحمد بن يحيى الونشريسي (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1417هـ/1996م.

المقالات:

18 ـ "شرح أسماء الله الحسنى لابن أبي العيش الخزرجي التلمساني (ت. بعد 654هـ) قراءة في الكتاب وتعريف بالمضمون" لبدر العمراني، بمجلة مرآة التراث/الرابطة المحمدية للعلماء ـ المغرب ـ، ص: 91، عدد2، فبراير 2012م.